الرئيس الزبيدي للمبعوث الأممي: موارد الجنوب حق سيادي

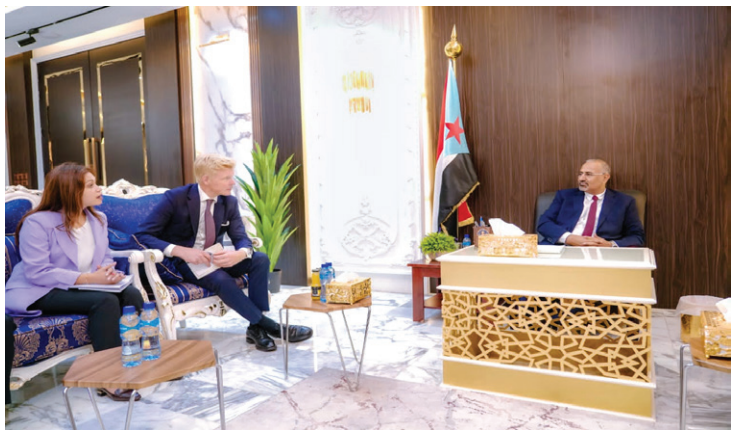

الأمناء/ خاص:

رحب الرئيس عيدروس الزُبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانز جروندبرج، خلال استقباله بمقر المجلس في العاصمة عدن.

وثمن جهود الأمم المتحدة لإحياء عملية السلام، وحرصها على التوصل لحلول حقيقية للصراع، عبر زيارة المبعوث الأممي إلى العاصمة عدن وفريقه.

واستعرض جروندبرج نتائج لقاءاته مع الأطراف السياسية ذات الصلة بعملية السلام، والجهود الأممية إضافة للأطراف الإقليمية والدولية، لإيجاد تسوية سياسية للنزاع.

وعبر عن تشجيع الأمم المتحدة لجميع الأطراف على الانخراط بجهود السلام والتهدئة، معترفا بعدم حلحلة مواقف بعض الأطراف، ووجود تعقيدات في مسار المحادثات.

وتعهد جروندبرج بمواصلة جهوده مع أطراف النزاع للدفع باتجاه إرساء أسس لبناء الثقة، تسمح للأمم المتحدة بوضع خارطة طريق، أو مبادرة تضمن وقفا شاملا لإطلاق النار يُمهد لعملية سياسية شاملة.

وتناول اللقاء مقترحات مكتب المبعوث الأممي لإقرار آليات وقف إطلاق النار وخفض التصعيد العسكري، بالإضافة إلى رؤى المبعوث الأممي حول عدد من المسارات في مقدمتها الملفين الاقتصادي والسياسي.

وأعرب الرئيس الزُبيدي، عن دعم المجلس الانتقالي الجنوبي، ومجلس القيادة الرئاسي تحركات المجتمع الدولي لإقرار وقف إطلاق النار وإحلال السلام في المنطقة عموما، داعيا الأمم المتحدة لتقديم رؤى ومقترحات تستوعب الواقع الذي تشكل على الأرض، والإسهام عبر منظماتها لإنقاذ البلاد من وضعها الاقتصادي والإنساني المتدهور.

وشدد على ضرورة حضور قضية شعب الجنوب في جميع مراحل العملية السياسية بدءًا من وقف إطلاق النار وما يتبعها من مراحل، ضمن إطارها تفاوضي خاص، عملا بمخرجات مشاورات الرياض، إضافة لتشكيل الوفد التفاوضي المشترك ليتولى مسؤولية إدارة العملية التفاوضية منذ بدايتها، مؤكدا أن موارد الجنوب وثرواته حق سيادي لأبنائه، وهم من يقررون مصيرها.

من جهته، عبّر جروندبرج عن تقديره لدعم المجلس الانتقالي الجنوبي جهوده لتحريك العملية السياسية، معترفاً بمحورية قضية الجنوب، وضرورة حضورها في العملية السياسية الشاملة، متطلعا للاستماع إلى المقترحات المناسبة لحلها.

وأكد ضرورة استمرار التواصل بين المجلس ومكتبه في العاصمة عدن للتباحث حول المستجدات والقضايا المرتبطة بالعملية السياسية، في ظل حرص الأمم المتحدة على نيل دعم جميع الأطراف لضمان نجاح عملها.

شارك في اللقاء عضوا هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي اللواء كمال همشري، مدير مكتب رئيس المجلس، ومحمد الغيثي رئيس هيئة التشاور والمصالحة بمجلس القيادة الرئاسي، والدكتور ناصر الخُبجي رئيس الهيئة السياسية، رئيس وحدة شؤون المفاوضات، والدكتور صالح محسن الحاج رئيس الإدارة العامة للشؤون الخارجية، وعماد محمد أحمد مدير مكتب نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

كما حضر فريق المبعوث الأممي، بمشاركة أنطوني مايكل المستشار العسكري، وآبريل لونجلي المستشار الخاص، ومي محمد الشيخ رئيس قسم التواصل، وزهراء أحمد محمد مسؤول الشؤون الاجتماعية.

بعد عشر سنوات من استنزاف موارد الدولة..

قرار حكومي بالتخلص من الطاقة بوقود الديزل

الأمناء/ خاص:

أعلن المجلس الأعلى للطاقة عن سلسلة إجراءات حكومية لمعالجة مشكلة الكهرباء في العاصمة عدن والمحافظات المحررة.

المجلس في اجتماعه، الثلاثاء، بالعاصمة عدن، برئاسة رئيس الوزراء رئيس المجلس الدكتور معين عبدالملك، وافق على مصفوفة مسارات إصلاح قطاع الكهرباء والإجراءات المتخذة وفقاً للضوابط والشروط في اتفاقية منحة دعم الموازنة المقدمة من الأشقاء في المملكة العربية السعودية، بناءً على عرض وزارة الكهرباء والطاقة.

وأكدت المصفوفة على رفع كفاءة محطات التوليد الحكومية عبر التحول للتشغيل من وقود الديزل المرتفع الكلفة إلى وقود المازوت الأقل كلفة، وكذا متابعة نقل وتصريف الطاقة ومتابعة خطوط النقل والمحطات التحويلية في محافظة عدن "الحسوة - المنصورة - خور مكسر".

وذكرت وكالة سبأ الحكومية أن المجلس ناقش الإجراءات والالتزامات المطلوب اتخاذها من قبل المجلس الأعلى للطاقة والجهات ذات العلاقة في سبيل تحقيق أهداف وزارة الكهرباء وفق ما جاء في مصفوفة الإجراءات التنفيذية العاجلة لإصلاح قطاع الكهرباء عبر رفع كفاءة محطات التوليد الحكومية والتخلص من الديزل واستبداله بالمازوت الأقل كلفة وكذلك تنفيذ مشاريع محطات توليد غازية وزيادة الطاقة التوليدية وإنشاء محطات طاقة شمسية في محافظات: لحج وأبين والضالع عبر الاستفادة من قرض مؤسسة التمويل الدولية لتنفيذ هذه المشاريع.

وأقر المجلس الأعلى للطاقة بدء الإجراءات الفنية والقانونية لإقامة محطة توليد هجينة في محافظة المهرة مع تصريف الطاقة منها، وبدء تلقي العروض الفنية وفق قانون المناقصات والمزايدات.

واطلع على تقرير حول سير العمل في مشروع الطاقة الشمسية بقدرة 120 ميجاوات في العاصمة عدن والمقدم من الأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر).

واستعرض المجلس سبل زيادة الطاقة التوليدية عبر متابعة وضمان استكمال مشاريع الطاقة الغازية والطاقة الشمسية في عدد من المحافظات، وتكليف وزارة الكهرباء والطاقة والمالية والسلطات المحلية بمتابعة سير أعمال المشاريع وضمان عدم وجود معوقات.

وأحاط وزير الكهرباء المجلس الأعلى للطاقة، بمذكرة التفاهم المبرمة مع شركة مذكور المصرية ومقترحات المشاريع المنبثقة عنها، والتي تتضمن إقامة محطة توليد مركزية في عدن تعمل بوقود المازوت والغاز. وأحال المجلس المذكرة إلى وزارات: الشؤون القانونية والمالية والكهرباء لدراستها.

تتمة ص 16 .. متى تتوقف "الشرعية" عن ربط حمارها بجانب حمار "الإخوان"؟!

عن أي تراب يمني وسيادة يمنية يتحدث علي عشال والديمجرافي علي المعمري؟!

ما الذي ترك الحوثي للشرعية من "الأرض" في الشمال؟ وما الذي ترك الإخوان لها من السيادة في المناطق المحررة؟!

ثم إن المسألة من اختصاص "البرلمان" لا هيئة رئاسته، والأصل أن ترفع تقارير اللجان إلى البرلمان لا إلى هيئة رئاسته التي بدورها لا يحق لها أن ترسل رسائل أو توصيات إلى الحكومة إلا بناءً على قرارات المجلس. وليس لدينا أصلاً برلمان. هناك شخلية برلمانية محسوبة على "الشرعية"، لا معنى لها: ككيان منقسم ناقص لا يبلغ النصاب، وكشرعية متقادمة مفقودة، وكسلطة عاجزة عن إيجاد مقر آمن لعقد جلساتها على امتداد ما تسمى المناطق المحررة!

لكن رغم وضوح كل ذلك حتى على صعيد العوام والبسطاء، تعاملت هيئة رئاسة بقايا هذه المؤسسة البرلمانية، وبآلية غير قانونية ولا دستورية مع هذه المذكرة الهزلية بجدية، وشكلت، وبدون سند قانوني من أي نوع، لجنة تقصي حقائق، ثم أصدرت مذكرة، اعتبرت فيها الاتفاقية مع شركة الاتصال الإمارات "تفريط بالسيادة" ودعت الحكومة إلى إلغاء هذه الصفقة.

المهم هي محاولة لإفشال هذه الاتفاقية لصالح المستفيد الوحيد من هذا الإفشال الإخواني وهو – كالعادة - الجماعة الحوثية، هما عموما وجهان لعملة واحدة، وكما خدمتها هذه الجماعة الإخوانية، من قبل عسكريا في نهم والجوف ومأرب، وحتى شبوة. تخدمها اليوم لوجستيًا وماليًا بضمان بقاء تحكمه بهذه المؤسسة، واستمرار تدفق عائداتها المهولة إلى حساباته، وفي الحالتين على حساب اليمن والإمارات.

في كل حال كان يفترض بقيادة وحكومة "الشرعية" والبرلمان فصل خصومة "الإخوان" مع الإمارات عن سياسات الدولة؛ لأنها خصومة خاصة لا تتعلق بالقضية اليمنية، وتضرها بشكل بالغ، وعدم ربط حمارها بجانب حمار هذه الجماعة المشؤومة التي تقوم، ليس فقط بالتضحية بالمشاريع والمصالح اليمنية العامة، من أجل المشاريع والمصالح الخاصة لجماعتها الدولية، بل تضحي حتى بمصالحها المحلية هي نفسها، والتي لا يمكن إلا أن تكون في الإطار العام للمصالح اليمنية.

تكرار اختطاف موظفي المنظمات الدولية.. تنسيق أم تبادل أدوار؟

من الخاطف؟ ومن الوسيط؟ وكم سيكون مقدار الفدية هذه المرة؟

الأمناء/خاص:

أكدت منظمة أطباء بلا حدود فقدها الاتصال باثنين من موظفيها، ألماني وميانماري الجنسية، في محافظة مأرب اليمنية.

وأدان صحفيون وناشطون هذه الأعمال الإرهابية التي تستهدف موظفي المنظمات، مستنكرين حدوثها مرتين في المكان نفسه دون ردة فعل رسمية من الجهات المسؤولة.

ونشرت صحيفة "الأمناء" معلومات عن عملية الاختطاف السابقة، نقلًا عن مصادر خاصة، تحدثت أن تنظيم القاعدة في اليمن أطلق سراح طبيبين تابعين لمنظمة أطباء بلا حدود الهولندية، اختُطفا على الطريق بين محافظتي حضرموت ومأرب، وذلك مطلع آذار مارس 2022، مقابل فدية مالية قدرها 6 مليون دولار قدمتها عمان للخاطفين عبر وسطاء مقابل الحفاظ على سلامة طبيبين من أصل مكسيكي وألماني.

وحسب المصدر فإن الأخبار التي نشرتها الداخلية اليمنية ومواقع إخبارية محلية حينها وتحدثت عن تحرير الرهينتين عبر عملية خاصة عارية عن الصحة تمامًا، وأن ما جرى هو استلام وتسليم للفدية مقابل الرهينتين.

ويرى مراقبون أن عملية الاختطاف للموظفين في المنظمات الدولية لا يأتي بالصدفة ولكن من خلال تكرار العملية وبنفس المكان فهذا مؤشر على تنسيق وعمل متفق عليه.

وتساءل المراقبون عمن يكون الوسيط هذه المرة، ومن الذي سيفرج عن المختطفين، لافتين إلى أن الوساطة السابقة كانت عمانية وكان الإفراج من قبل مليشيات الحوثي، بينما الاختطاف كان في مناطق سيطرة الإخوان المسلمين.

سياحةٍ المحويت وذهبها يفجران صراعا خفيا بين محمد الحوثي والمشاط

الأمناء/ وليد محمد:

فجّرت أعمال الاستخدامات والبسط على أراضي وادي سردد السياحي، وأعمال التنقيب عن الذهب والمعادن والآثار في جبل "القطب"، في محافظة المحويت غربي صنعاء، صراعا علنيا بين قيادات مليشيا الحوثي الارهابية -ذراع إيران في اليمن- وصلت إلى حد محاولات للتصفية الجسدية.

الصراع على المنطقة في العلن هو بين القيادي فارس الحباري المعين من قبل المليشيات محافظاً لريمة، والقيادي حنين قطينة المعين محافظاً للمحويت، وبدأ على خلفية استيلاء الأول على مناطق سياحية واسعة في وادي سردد واستثمارها لصالحه، وجني أموال طائلة منها حيث يفرض مبالغ مالية على زوار المنطقة، تتراوح ما بين 10 إلى 15 ألف ريال على العائلة الواحدة.

لكن في الباطن فإن الصراع هو بين رئيس ما يسمى المجلس السياسي للمليشيات مهدي المشاط، الذي يدعم قطينة وعضو المجلس ورئيس ما تسمى اللجان الثورية، محمد علي الحوثي الذي يدعم الحباري، وتصاعدت حدته بعد أيام قليلة من زيارة المشاط إلى المحويت مطلع أغسطس الجاري.

وذكرت مصادر محلية لـ(نيوزيمن)، أن قطينة الذي يعد أحد أبرز مشايخ المحويت، وبإيعاز من المشاط وجه تحذيرا للحباري بشأن الاستحداثات التي يجريها على المنطقة السياحية وينابيعها، وكاد الأمر أن يتحول إلى مواجهات عقب تجاهل الحباري، لكن قيادات الصف الأول لدى المليشيات تدخلت وشكلت لجنة للاطلاع على حيثيات هذا الخلاف.

وأضافت المصادر، إن الحباري وبإسناد من محمد الحوثي الذي عززه بعشرات المسلحين، رفض وقف الاستحداثات أو التجاوب مع اللجنة الأمر الذي تسبب في تصاعد حدة الخلافات خاصة عقب إصرار الحباري على استحداث الأعمال الانشائية، بموقع عيون سردود في منطقة قوقع بمديرية الرجم، في محاولة منه فرض أمر واقع في أسرع وقت، متحدياً "قطينة" الذي جمع قبائل المحويت لإعلان موقفها مما يجري وإصدار بيان قبلي يرفضون فيه تحركات الحباري.

وأكدت المصادر أن القيادات التي استعان بها قطينة من أجل إيصال مظلمته إلى زعيم المتمردين عبدالملك الحوثي، تعرضت لحوادث مرورية غامضة نجوا خلالها من الموت بأعجوبة.

وفي هذا الشأن، أكد تقرير رسمي لنزول مندوب من الهيئة العامة للأرضي والمساحة والتخطيط العمراني بتاريخ 15 اغسطس الجاري إلى موقع عيون سردد، وجود اعتداء على أراضي الدولة من قبل الحباري بإقامة كسارة.

وطالب التقرير، القيادي الحوثي الحباري بتحديد موقع ملكيته للأرض الزراعية التي يدّعيها وتقديم الوثائق لفحصها والتأكد من صحتها ومطابقتها على الطبيعة، مقترحا الزام المستفيد من الكسارة -اي الحباري- بالاستئجار من فرع الهيئة بالمحافظة، وتسديد المقابل للدولة مما سبق له استخراجه من بداية انشاء الكسارة.

أطماع الحباري لم تتوقف عند البسط على المواقع السياحية، لكنه بحسب مصادر مطلعة، امتد إلى التنقيب عن الذهب والآثار في جبل القطب بذات المديرية.

وقالت المصادر لـ(نيوزيمن)، إن الحباري أرسل خلال الاسبوعين الماضيين بقوة السلاح جرافات ومعدات للحفر وشق طريق الى جبل القطب في مديرية الرجم، بذريعة ان الجبل يحتوي على الرخام، بينما هدفه التنقيب عن الذهب، والبحث عن آثار في مواقع أثرية في ذات الجبل، كما يعرف كل الاهالي بذلك.

وأفادت المصادر بأن "الحباري" استقدم خبراء مختصين في التنقيب عن الذهب والمعادن والآثار، ويقوم بتقطيع عينات من الجبل الشهير، ونقلها إلى صنعاء لغرض فحصها، وسط تكتم شديد وقمع وإسكات للأهالي المستائين جراء عمليات التنقيب العشوائية عن الذهب والممنهج للهوية التاريخية في تخريب المواقع الأثرية.